مجموعة عمل اقتصاد سوريا
SYRIAN ECONOMIC TASK FORCE

حرية الإنسان | تنمية الاقتصاد | حكم رشيد

سوريا: المشهد الاقتصادي

سلسلة تقارير اقتصادية دورية عن الوضع الاقتصادي في أنحاء سوريا

مدينة الأتارب - ريف حلب

آذار ٢٠١٥

حقوق الطبع والنشر محفوظة © ٢٠١٥

مجموعة عمل اقتصاد سوريا. جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة© ٢٠١٥

لا يجوز – دون الحصول على إذن خطي من مجموعة عمل اقتصاد سوريا – استخدام أي من المواد التي يتضمنها هذا التقرير، أو استنساخها أو نقلها، كليا أو جزئيا، في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطريقة إلكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها.

كلمة

الاقتصادُ ليس محرك التاريخ وحسب، ولكنه الأساس الذي تُبنى عليه كل السياسات الاستراتيجية الواقعية الناجعة، وإن أيّ قرارٍ وطنيٍ يُغفلُ مُحركاً رئيساً في عنفات الواقع والتاريخ لابد أنه يجانب الصواب، وسرعان ما يُدرك صَانعُ ذلك القرار أن حقيقة نجاحِ أيّ سياسة، أو صوغ مَخرجٍ لمأزقٍ وطنيٍ مفصليٍ تَكمُنُ في عدم إغفال الواقع المعيش ولاسيما الاقتصادي منه..ومن هنا فإنه تقع على أكتاف الاقتصاديين الوطنيين زمن المحن والكوارث مُهمةٌ وطنية لاتقل أثراً عن مهمة السياسي والعسكري والإغاثي والطبي، فالحاجة إلى التشخيص الاقتصادي المعمق حاجةٌ وطنية بامتياز.

لابد أن الكابوس الطويل الذي تعيشه سوريا سيأتي عليه يوم وينتهي، ونسأل الله أن يُعجّل قدوم ذلك اليوم التاريخي، وإلى أن يأتي ذلك اليوم يجب أن تقوم جهة بتوصيف المشهد الاقتصادي السوري الحقيقي للنواحي والمناطق السورية دون تجميل وبموضوعية ومهنية، وعليه فإن مجموعة عمل اقتصاد سوريا بخبرائها الاقتصاديين الوطنيين، تقوم كعادتها بالتصدي للثغرة الاقتصادية منذ أن كتبت الخطاب الاقتصادي للثورة بعد شهرين من اندلاع الثورة السورية، ومن ثم تمثيلها للجانب الاقتصادي السوري في كل المؤتمرات الدولية لأصدقاء الشعب السوري المعني بإعادة إعمار سوريا (أبوظبي- برلين - دبي- كوريا الجنوبية..)، ومثلما فعلت سابقاً حين زوّدت الشعب السوري وصنّاع القرار بثلاثة عشر تقريراً اقتصادياً مفصّلاً حول معظم القطاعات الاقتصادية السورية من وجهة نظر كلية شاملة أفقية على مستوى سوريا فور انتهاء الأزمة، تتضمن الخطط الإسعافية (أول ٦ أشهر) والمتوسطة (خلال سنتين) والطويلة الأمد (خلال خمس سنوات)؛ هاهي مجموعة عمل اقتصاد سوريا اليوم تقوم بواجبها الوطني المهني، وتضع بين يدي الشعب السوري وصنّاع القرار تفصيل المشهد الاقتصادي المعيش بموضوعية ومهنية للنواحي والمناطق السورية على مستوى جزئي عامودي، علّها تضع بين يدي صنّاع القرار مايعينهم على اتخاذ القرارات التي تنتشل الشعب السوري من محنته التاريخية.

رئيس مجموعة عمل اقتصاد سوريا
أسامة قاضي

كلمة شكر

لايسعنا ونحن نقدم للشعب السوري هذه الدراسات إلا أن نشكر واحداً من رجال الأعمال الوطنيين الأكارم -وماأكثرهم- وهو الأخ والصديق الأستاذ أيمن قصاب باشي الذي لم يألُ جهداً في دعم القضية السورية خاصة في شقها الاقتصادي التوعوي، من خلال دعمه لنشاطات مجموعة عمل اقتصاد سوريا إيماناً منه بأهمية الرؤية الاقتصادية الواقعية والمستقبلية الاستشرافية في الأزمة السورية.

منهجية البحث

نستخدم في بحثنا آليات التحليل الجزئي والتحليل القطاعي مستعرضين خلال البحث الحالة السياسية والعسكرية، وأثرهما على اقتصاد المدينة بشكل مباشر أو العوامل التي تؤثر في اقتصادها المحلي بمعزل عن باقي المناطق أو النواحي التي تتبع لها إدارياً، إذ تختلف آثار هذه العوامل عن باقي البلدات والمدن بحسب الموقع الجغرافي والديموغرافي، كما نشمل في بحثنا تأثير العوامل والتطورات السياسية والعسكرية في محافظة حلب وسوريا بشكل عام، وفي كل قطاع على حدة.

ونعتمد في بحثنا على الاستقصاء الميداني في رصد تغيرات الأسعار والحالة الاقتصادية للسكان، وأثر المواسم الفصلية والزراعية.

جدول المحتويات

أولا: مقدمة ٦
ثانيا: الوضع الاقتصادي..... ٧
١. مصادر دخل السكان ٧
٢. أحجام الإنتاج ٨
٣. تقدير مستوى الدخل ٨
٤. السلع الأساسية المتوفرة ٩
٥. الخدمات الأساسية ٩
٦. البنية التحتية ٩
٧. المستوى المعيشي ٩
٨. أسعار السلع الغذائية ١٠
٩. أسعار الوقود ومواد البناء ١١
١٠. اسباب تطور الأسعار خلال عام ٢٠١٤ ..... ١١
١١. تقدير الأسعار المستقبلية ١١
ثالثا: الوضع الإجتماعي والسكاني ١٢
رابعا:الوضع الإداري ١٥
خامسا: خلاصة وتوصيات ١٧

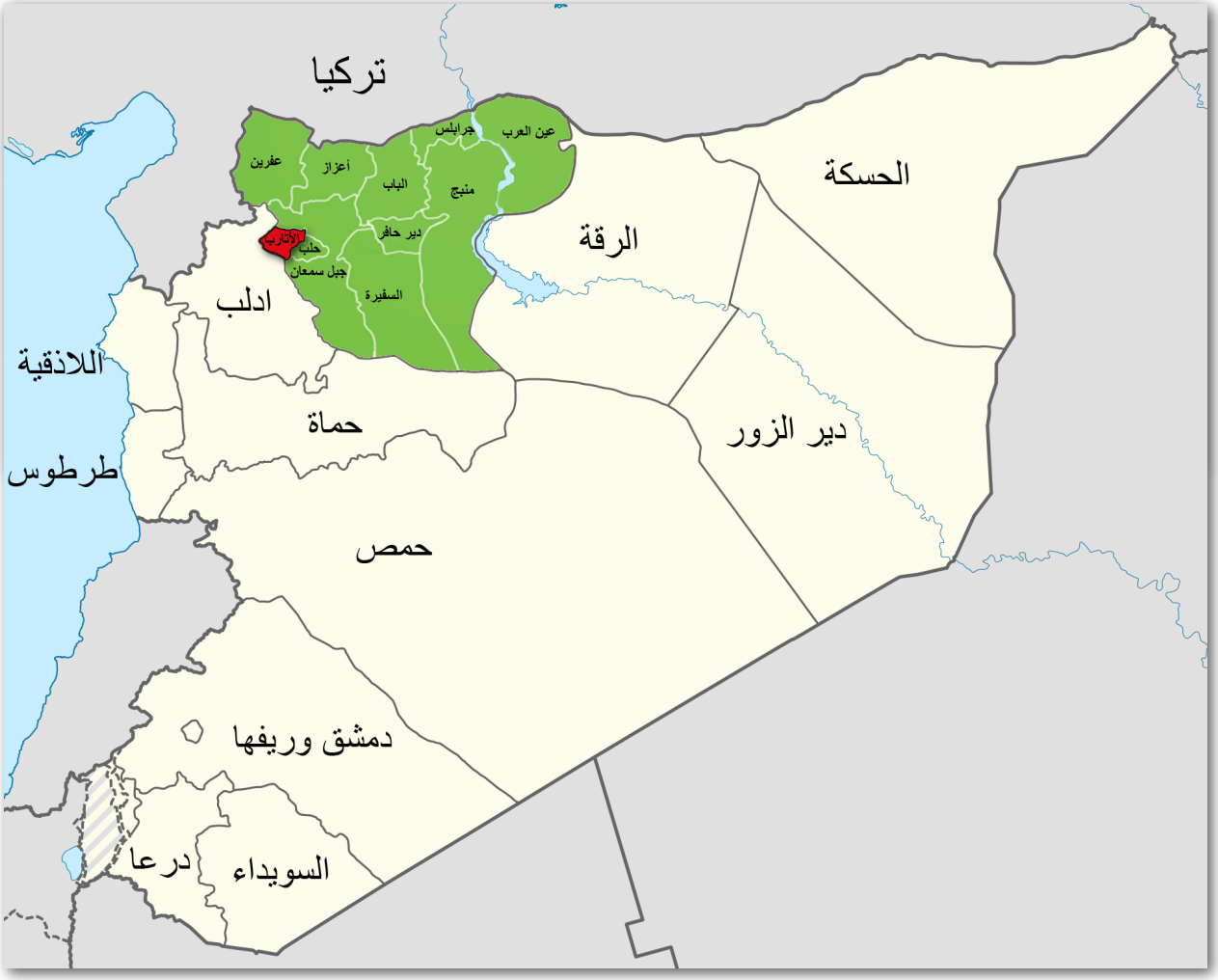

أولا: مقدمة

أصبحت مدينة الأتارب مركز منطقة في عام ٢٠٠٩، فكانت أحدث منطقة إدارية في محافظة حلب، وهي تكتسب أهمية خاصة بكونها على طريق معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا وعلى تخوم محافظة إدلب التي تتداخل مع محافظة حلب اقتصادياً واجتماعياً عبر الأتارب. أما أهميتها بعد الثورة السورية فتأتي من مساهمتها الفعالة في فعاليات الثورة العسكرية والمدنية كلها، سواء في الصراع مع قوات النظام أم مع تنظيم الدولة.

سنرصد في بحثنا الحياة الاقتصادية في مدينة الأتارب انتهاءً بالشهر الأخير من عام ٢٠١٤، مستعرضين خلال تحليلنا التغيرات التي طرأت على حياة الناس هناك في عام ٢٠١٤، وآثار الحرب والثورة على الحالة الاقتصادية للسكان واقتصاد محافظة حلب المحررة، والآثار على اقتصاد سورية بشكل عام.

ثانيا: الوضع الاقتصادي

١. مصادر دخل السكان:

أ. مصادر دخل السكان في القطاع الخاص:

- **الزراعة:** يشكّل إنتاج الأراضي الزراعية، من مواسم وإيجارات وضمان، مصدر دخل لجزء من سكان مدينة الأتارب، حيث يقارب أجر عامل اليومية ٥٠٠ - ٧٥٠ ل.س.
- **الصناعة:** هي مصدر من مصادر الدخل لأصحاب المعامل والورشات الصناعية و لأصحاب الحرف والعمال الذين يعملون فيها، وأجور العمال هنا في الغالب أسبوعية، يدخل في هذا القطاع عمال البناء، ولكن تختلف طريقة حساب الأجور في البناء فتكون عادةً باليومية أو (القبالة) كما في حال عمال الزراعة. ويتراوح أجر عامل اليومية هنا من ١٠٠٠ – ١٥٠٠ ل.س، أما الأجرة الأسبوعية للصناع فتتراوح بين ٣٠٠٠ – ١٠٠٠٠ ل.س.
- **التجارة:** هي مصدر دخل للتجار وأصحاب المحلات التجارية في السوق الأساسي المتنوع والممتد في مركز المدينة وعلى طول الطريق الرئيسية تقريباً، ومعهم العمال والموظفون الذين يعملون في المبيعات والحمولة والتخزين، وهؤلاء أغلب أجورهم أسبوعية أو عمولات. وتتراوح الأجرة الأسبوعية للصناع بين ٣٠٠٠ – ١٠٠٠٠ ل.س.
- **الخدمات:**
  - آبار المياه الخاصة: تؤمن مصدر دخل لأصحابها وعمال نقلها.
  - مولدات الكهرباء: هي مصدر دخل لأصحابها، وتشمل بيع (الأمبيرات) وأجور العمال والفنيين.
  - شبكات الاتصالات: تؤمن دخلاً لأصحابها ومستثمريها والعاملين في هذا القطاع (بيع خدمة الإنترنت اللاسلكية – بيع الوحدات أو دفع فواتير الهواتف الجوّالة).
  - قطاع الوقود النفطي والحطب والبنزين.
  - قطاع الصرافة والاتّجار بالعملات.
- **السياحة:** تفتقر مدينةالأتارب إلى الخدمات السياحية، إذ ليس فيها فنادق.

ب. مصادر دخل السكان في القطاع العام:

- رواتب موظفي مؤسسات النظام (في مدينة حلب) الذين لم تُقطع رواتبهم بسبب حالة الموظف الأمنية، وعلى الأغلب يضطر الموظف للإقامة في مدينة حلب بعيداً عن أسرته التي تقطن مدينة الأتارب وهم قلة، كما تشمل رواتب المتقاعدين، والرواتب هنا تتراوح بين ١٠٠٠٠ – ٥٠٠٠٠ ل.س.
- رواتب موظفي وعمال الهيئات المحلية والمنظمات الأهلية المدنية (مجلس محلّي –منظمات إغاثية وطبية وخيريّة – هيئة شرعية.. إلخ)، وتتراوح الرواتب في هذه الشريحة بين ١٠٠ –١٠٠٠ دولار.
- رواتب موظفي الجهات التي تتبع أو تتقاضى رواتبها من الحكومة السورية المؤقتة (دفاع مدني – نظافة – مقسم هاتفي –خدمات)، ويتراوح الراتب هنا بين ١٠٠ –٨٠٠ دولار.
- رواتب أو منح عناصر الجيش الحر والفصائل المقاتلة، وتتراوح بين ١٠٠ – ١٥٠ – ٣٠٠ دولار.
- دخول سيارات النقل والشاحنات والركاب.
- الإعانات العينيّة المقدَّمة من الجهات كافةً، وهي تؤمّن ٢٥٪ تقريباً من احتياجات السكان أو توفر ما يقارب ٢٥٪ من دخولهم.

٢. أحجام الإنتاج:

- **الزراعة:** تعدّ المواسم الزراعية هذا العام من أسوئها عبر أعوام طويلة، وخصوصاً بالنسبة لأهم محصولين أساسيين وهما القمح والزيتون، أما بالنسبة للبطاطا فتشتهر الأتارب وسهولها بإنتاج البطاطا على موسمين، ويعدّ الموسم هذا العام مقبولاً مع قلّته في الموسم الخريفي؛ فقد بلغ إنتاج الهكتار من البطاطا التشرينيّة هذا العام ٦ طن، وهو يصل في المواسم الأخرى إلى ٢٠ طن في الهكتار.
- **الصناعة:** ليس هناك معامل ضخمة في مدينة الأتارب، فقد كانت تعتمد بشكل رئيسي على معامل مدينة حلب قبل الثورة. هناك بعض الورشات أو المعامل الصغيرة تمّ نقلها من مدينة حلب إلى الأتارب، وتشمل: معامل منظفات – ورشات خياطة – ورشات تصنيع الحديد – إصلاح سيارات – معامل أخشاب.

  أما المعامل الضخمة فتنتشر في أورم الكبرى وكفرناها وخان العسل والمنصورة؛ ومنها بعض معامل الأدوية القائمة في المنصورة، ومعامل النسيج والسجاد والخيوط في أورم، وعدة معامل تعدين كان بعضها في المدينة الصناعية في الشيخ نجار فتمّ نقلها إلى الريف الغربي. وتشغّل هذه المعامل عدداً لا بأس به من اليد العاملة في الأتارب وما حولها.

  ولعل من أضخم معامل السجاد القائمة في سورية، ومازالت تعمل في المنطقة، معمل الكرم والجود الذي يشغّل ٢٥٠ عاملاً وموظفاً ويصدّر إنتاجه إلى خارج القطر.

  أما أهم الصناعات المستحدثة في أثناء الثورة فهي مصافي تكرير النفط وفلترة الوقود، وفي محيط الأتارب اليوم أكثر من عشرة مصاف لتكرير النفط، ناهيك عن محطات فلترة المازوت المكرر. لكن أغلب هذه المنشآت تتلقى إيراداتها بالعمل لصالح الغير فيصعب لذلك إدراج كمية الإنتاج.
- **التجارة:** ازدهرت تجارة السيارات الأوربية المستعملة في الأتارب فترة سنتين، وقد تراجعت حالياً بسبب إيقاف السلطات التركية لاستيراد حاملات السيارات، وتشكّل تجارة الإسمنت وحديد البناء جزءاً لا بأس به من النشاط التجاري أيضاً، أما تجارة المواد الغذائية فتصل فيها حجم المبيعات في اليوم إلى ١مليون دولار.
- **الخدمات:** ليس هناك معلومات بالأرقام عن حجم الإنتاج الخدمي، بسبب تعدّد مقدّمي الخدمات.

٣. تقدير مستوى دخل السكان:

يعدّ مستوى معيشة أهالي مدينة الأتارب والمقيمين فيها من المتوسط إلى الضعيف نسبياً بالقياس إلى مستوى المعيشة العام في سورية، حيث إن أغلب سكان المدينة من الموظفين وصغار الكسبة. ويصعب تقدير متوسط دخل الفرد في الأتارب هذا العام خصوصاً نتيجة صعوبة حساب إجمالي الدخل، وهو يتراوح هذا العام بين ٣٥٠٠ –٥٥٠٠ دولار، وذلك استناداً إلى تقديرات وأرقام استطعنا ضبطها وتوثيقها، مع الأخذ بعين الاعتبار غياب كثير من الخدمات أو فقد بعض السلع لقيمتها وتدهور قيمة العملة السورية نفسها.

٤. السلع الأساسية المتوفرة:

تتوافر جميع السلع الأساسية في مدينة الأتارب، وأسعارها معتدلة بالنسبة لباقي أرياف حلب. ولكن يعدّ الغاز هذه الأيام أهم مادة غير متوفرة في الأتارب وغيرها، كما أن هناك ندرةً في حليب الأطفال.

٥. الخدمات الأساسية:

- **الكهرباء:** يغذّي خط الزربة منطقة الأتارب وما حولها من ريف حلب الغربي، وتعتبر حالة شبكة الكهرباء هذه من أفضلها وأسلمها في المناطق المحررة؛ فالكهرباء تقنَّن بقطع وتغذية بالتناوب كل ساعتين ممّا يضمن سريان الطاقة الكهربائية ١٢ ساعة يومياً، ويعوضها المحتاج بكهرباء المولدات حيث يتراوح سعر (الأمبير) بين ٨٠٠ -١٠٠٠ل.س أسبوعياً بتفعيل مدة ١٠ ساعات يومياً.
- **الماء:** يُضخّ الماء مجاناً للأهالي من عدة ينابيع محيطة بمدينة الأتارب، وتظل المدينة تعاني من انقطاع جزئي للمياه صيفاً، أما في الشتاء فالماء وفيرة وتضخّ للخزانات (الحاووظ) دورياً. وهكذا فليس ثمة مشكلة مياه في مدينة الأتارب، وهذه نقطة إيجابية جداً تتميز بها عن باقي المدن المحررة، ويبلغ سعر صهريج الماء سعة ٦ متر مكعب مع النقل والضخ ٩٠٠ ل.س.
- **الاتصالات:** توقفت الاتصالات الأرضية والخلوية السورية في الأتارب مدة سنة تقريباً خلال تحرير المدينة والمعارك التي جرت داخلها، وفي أثناء عملية حصار الفوج ٤٦ وتحريره. لكنها اليوم تعمل بعد الإصلاحات؛ فالمقسم الأرضي مُفعّل ويعمل ضمن المدينة فقط، أما بالنسبة للشبكات الخلوية السورية فإن الشبكة الخلوية MTN تعمل بشكل جيد في حين أن شبكة سيرياتل ضعيفة أو تكاد تكون معدومة، وقد انتشرت في الأتارب مؤخراً شبكات الإنترنت اللاسلكية تعويضاً للأهالي عن فعالية الاتصالات السيئة.
- **الصحة:** يغطي مشفى الأتارب حاجات الناس من عمليات وحالات باردة، وهو لم يتوقف عن العمل إلا في فترة احتلال قوات الأسد للمدينة. يدير المشفى الدكتور عبد الرحمن عبد الله العبيد أخصائي الجراحة العظمية، وهناك طاقم طبي من الاختصاصيّين وجميعهم من أهالي الأتارب. كما أن هناك نقطة طبية هي عبارة عن عيادات ميديكال ريليف (Medical Relief)، وهناك أيضاً مستوصف الأتارب، وبنك الدم التابع لمديرية صحة حلب الحرة، ومنظومة الإسعاف السريع. كما تنشط العيادات والمخابر الطبية الخاصة في الأتارب بشكل ملحوظ، وليس هناك نقص في الكوادر الطبية.

٦. البنية التحتية:

- **شبكة الكهرباء:** سليمة كما ذُكر سابقاً، ويتم ترميم الشبكة دورياً عبر ورشات الكهرباء القائمة أصلاً بإشراف المجلس المحلي، بفريق عمل يضم ٤٠ عاملاً بين مهندس وفنيين وعمال.
- **شبكة المياه:** مياه الشرب متوافرة وسليمة، يعمل على متابعتها وصيانتها حوالي ٣٠ موظف.
- **شبكة الصرف الصحي:** قائمة وقد تمّ إنشاء ١٥٠٠ متر جديد بإشراف المجلس المحلي والتزام متعهدين من القطاع الخاص.
- **شبكة الطرقات:** الطرقات في الأتارب مفتوحة وحالتها متوسطة، لكنها عانت من الضغط المستمر في أثناء الثورة نتيجة قصف النظام المستمر ومعارك التحرير، وهي لا تزال تعاني من التخريب بفعل طائرات النظام، ويتم ترميم الطرقات بإشراف المجلس المحلي.

٧. مستوى المعيشة:

تحسن المستوى المعيشي لسكان الأتارب بعد الثورة، واستفادت المدينة من موقعها الجغرافي وكونها المدينة الأكبر الواقعة على طريق حلب – معبر باب الهوا، غير أنه بات واضحاً أثر التضخم على حياة السكان حيث انخفضت قيمة الليرة السورية في الأعوام الثلاثة الماضية إلى ربع قيمتها عمّا كانت عليه قبل الثورة، وهذا ما يجعل أثر التضخم بارزاً بسرعة في حياة المواطن خصوصاً في المدن القريبة من الحدود مثل مدينة الأتارب، علماً بأنها تعتمد اقتصادياً هذه الأيام بشكل رئيسي على تجارات ناشئة أو مؤقتة أو على حركة العملة والذهب عبر الحدود النظامية أو التهريب.

٨. أسعار السلع الغذائية*:

السلعة	الوحدة	السعر
الخبز (مدعوم)	١٦ رغيف	١٠٠ ل.س
الخبز (مدعوم)	١ كيلو غرام	٢٥ ل.س
زيت الزيتون	١٦ كيلو غرام (تنكة)	١١٠٠٠ ل.س
الزيتون	كيلو غرام	١٥٠-٢٠٠ ل.س
السكر	كيلو غرام	١٣٠ ل.س
حليب الأطفال –نيدو	٩٠٠ غرام	١٧٠٠ ل.س
حليب الأطفال –نان	علبة	١٢٥٠ ل.س
لحم غنم	كيلوغرام	١٢٠٠ ل.س
لحم بقر	كيلوغرام	١٠٠٠ ل.س
لحمة هبرة	كيلوغرام	١٤٠٠ ل.س
لحم فروج مجمّد	فروج	٢٧٥ ل.س
فروج مشوي	صغير	٦٠٠ ل.س
فروج مشوي	كبير	١٠٠٠ ل.س
الزعتر	كيلوغرام	٢٥٠-٥٠٠ ل.س
جبنة غنم	كيلوغرام	٧٥٠ ل.س
لبن بقر	لتر	١٢٥ ل.س
لبن غنم	لتر	٤٠٠ ل.س
شاي	كيلوغرام	١١٠٠ ل.س
سمن نباتي أصيل	كيلوغرام	٢٧٥ ل.س
سمن عربي بقر	كيلوغرام	١٠٠٠ ل.س
سمن عربي غنم	كيلوغرام	١٨٠٠ ل.س
ذرة	كيلوغرام	٢٠٠ ل.س
رز إيطالي	كيلوغرام	١٩٠ ل.س
عدس كردي	كيلوغرام	١٢٥ ل.س
عدس مجروش	كيلوغرام	٢٥٠ ل.س
كمون	كيلوغرام	٥٠٠ ل.س
طحين زيرو تركي	٥٠ كيلوغرام (شوال)	٤٠٠٠ ل.س
دبس بندورة	كيلوغرام	٤٠٠ ل.س
بندورة	كيلوغرام	١٠٠ ل.س
تفاح	كيلوغرام	١٢٠ ل.س
موز	كيلوغرام	٢٠٠ ل.س
يوسفي	كيلوغرام	٧٥ ل.س
طحينة	كيلوغرام	٧٠٠ ل.س
حلاوة	كيلوغرام	٥٠٠ ل.س
بيض سوري	طبق (٣٠ بيضة)	٥٠٠ ل.س
بيض تركي	طبق (٣٠ بيضة)	٤٢٥ ل.س
زيت دوار الشمس	لتر	٢٠٠ ل.س

*هناك أسعار منخفضة لبعض المواد الغذائية من الممكن توافرها في السوق أحياناً، كالأرز وزيت دوار الشمس، وهي كميات فائضة عن حاجات الأهالي من المعونات الإغاثية يتمّ بيعها في الأسواق بأسعار زهيدة، فمن الممكن أن تصادف ليتر زيت دوار الشمس ب ٨٠ ل.س وكيلو رز ب ٥٠ –٦٠ ل.س.

٩. أسعار الوقود ومواد البناء والمعادن:

السلعة	الوحدة	السعر
مازوت (مفلتر كهربائياً)	١ لتر	١٠٠ ل.س
بنزين (نظامي)	١ لتر	٣٥٠ ل.س
الغاز (غير متوفر)	جرة	٥٠٠٠ ل.س
ذهب عيار ١٨	غرام	٥٦٦٠ ل.س
ذهب عيار ٢١	غرام	٦٦٠٠ ل.س
ذهب	أونصة	١١٨٥ دولار
إسمنت (تركي)	كيس (٥٠ كيلوغرام)	١١٠٠ ل.س
حديد مبروم	كيلوغرام	١٢٥ ل.س

١٠. تطور الأسعار خلال عام ٢٠١٤، والأسباب:

يرجع تغير الأسعار داخل الأتارب من بداية عام ٢٠١٤ ولغاية ديسمبر ٢٠١٤ إلى عوامل عدة، نلخصها بما يأتي:

- انفتحت المدينة على كل أشكال التجارة بعد طرد تنظيم الدولة من المنطقة برمتها خلال الأيام الأولى من هذا العام.
- عودة الانفتاح الكامل للعمل مع المنظمات الأهلية والإغاثية المحلية والدولية، وإمكانية تشغيل بعض الاستثمارات.
- ضعف الموسم الزراعي وخصوصاً القمح والزيتون هذا العام، ممّا رفع الأسعار في عموم أنحاء سورية.
- استقبال الأتارب لعدة موجات من النازحين سواء من أحياء مدينة حلب المحررة جراء القصف بالبراميل من طائرات النظام، أو من الأرياف والمدن التي سيطر عليها تنظيم الدولة في بداية العام (الباب-منبج-الرقة).
- ضربات التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة في مناطق آبار النفط أدّت إلى ارتفاع أسعار الوقود بنسبة ١٥٪ مع قرب فصل الشتاء وغلاء وقود التدفئة، وهذا ينذر بارتفاع كافة الأسعار.
- انقطاع الغاز والبنزين الخالي من الرصاص في الشهر الأخير من هذا العام.
- يعدّ تدهور قيمة الليرة السورية، وضخّ المصرف المركزي لاحتياطي من العملة الصعبة، من أهم أسباب التضخم وتذبذب الأسعار.

١١. تقدير الأسعار المستقبلية:

من المتوقع أن ترتفع الأسعار وخصوصاً هذا الشتاء بنسبة ١٠—١٥٪ على المدى القصير (خلال ثلاثة إلى ستة أشهر قادمة)، وبعدها يمكن أن تنخفض الأسعار إذا تحسن الموسم الزراعي الجديد وخصوصاً محصول البطاطا، أو نتيجة انفراج سياسي أو عسكري خلال الفترة المقبلة، أو إذا عولجت مشكلة الأسعار بتدابير وخطط جديدة تقوم عليها الحكومة السورية المؤقتة أو المجلس المحلي أو المنظمات الإغاثية أو الأهلية، وذلك بمشاريع تنموية و إنعاشية بهدف النهوض بالاقتصاد المحلي والقطري، لتدارُك أزمة محْل المواسم الرئيسية والتضخم الحاصل والمستمر حتى الآن.

ثالثا: الوضع الاجتماعي والسكاني

يبلغ عدد سكان الأتارب حالياً حوالي ٥٠٠٠٠ ألف نسمة، بينهم ٣٠٠٠٠ ألف هم من أهالي الأتارب، ونلاحظ أن هذا عدد السكان الأصلي للمدينة، حيث كانت نسبة نزوح الأهالي عنها قليلة بسبب استقرار الوضع العسكري بعد تحرير المدينة والفوج ٤٦ المتاخم للمنطقة وطرد تنظيم الدولة من إدلب وريف حلب الغربي. فهناك إذن ٢٠٠٠٠ نازح من الأرياف ومن مدينة حلب نتج عن انزياحهم ندرة المساكن الخالية حالياً واكتظاظ المدينة، وأسهم في ذلك عدم انتشار المباني الطابقية.

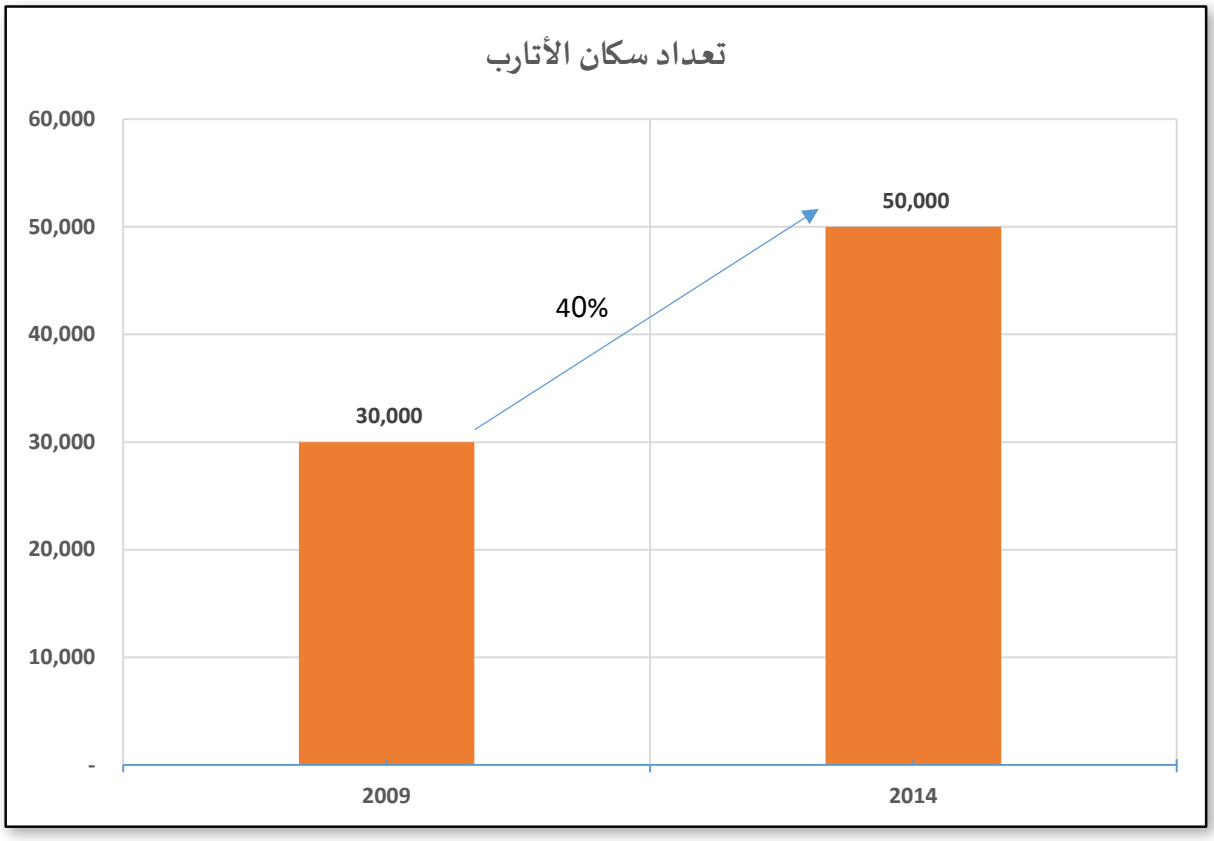

الشرائح العمرية للتركيبة السكانية:

ليس هناك إحصائيات دقيقة حول الفئات العمرية للسكان بسبب غياب شبه كامل لجهاز أو هيئة إحصائية متخصصة، ونتيجة ظروف النزوح وتسرّب تسجيل المواليد والوفيات، وهذا لا يمنع أن نستأنس بأرقام المؤسسات الإغاثية التي هي أقرب إلى الدقة في بعض الأماكن، ويلاحَظ هنا انخفاض نسبة الشريحة العمرية النشطة من عمر ١٥ - ٦٠ سنة وهي الشريحة المنتجة أو تحت السلاح في مجتمعات الحروب، وذلك بسبب النزوح والهجرة بهدف العمل أو اللجوء السياسي والإنساني، حيث أصبحت الهجرة إلى بلدان الاتحاد الأوربي ظاهرة لا يستهان بها، خصوصاً ضمن الشريحة العمرية النشطة أو المنتجة:

- تحت عمر ١٥ سنة: ٥٥-٦٥٪ حالياً.
- عمر ١٥-٦٠ سنة: ٢٥-٣٠ ٪ حالياً (قبل الثورة كانت هذه الشريحة النشطة أو العاملة تزيد عن ٣٥٪ من عدد السكان).
- فوق عمر ٦٠ سنة: ١٠ -١٥٪.

التعليم:

- هناك في مدينة الأتارب:
  - روضتان
  - ٤ مدارس ابتدائية عامة مختلطة.
  - ٥ مدارس إعدادية (٣ ذكور - ٢ إناث).
  - مدرستان ثانويتان (١ ذكور - ١ إناث).
  - ثانوية صناعية متوقفة حالياً.
- يقدّر عدد الطلاب المداومين على المدارس جميعها في المراحل كافةً بحوالي ٥٥٠٠ طالب وطالبة.
- عدد المعلمين العاملين ١٧٥ معلماً ومدرساً، وعدد المعلمين المقطوعة رواتبهم من النظام ٧٥ معلماً مازالوا قائمين على رأس عملهم، وقد تمّ استيعابهم في المدارس.
- تدعم مؤسسة قبس مدرسةً إعدادية وأخرى ابتدائيةً بتقديم رواتب المعلمين بمقدار ١٥٠٠٠ ل.س شهرياً للمعلم أو الإداري.
- افتتح معهد إعداد المدرسين هذا العام، حيث يضم ١٧٠ طالب وطالبة، ويعمل فيه ٢٦ موظفاً بين محاضر وإداري، ويتبع المعهد لمديرية التربية الحرة (مجلس محافظة حلب الحرة). ويتم دعمه بالرواتب والأجور من تجمع أنصار الثورة، ودعمه اللوجستي من المجلس المحلي في الأتارب. يدرّس معهد إعداد المدرسين اختصاصات (اللغة العربية-اللغة الانكليزية-اللغة الفرنسية - الرياضيات - معلم صف)، مديرة المعهد تحمل شهادة دكتوراه في التربية، وهناك عدة شهادات دكتوراه يعملون محاضرين في المعهد. ويتقاضى المدرس المتعاقد على الساعة التدريسية ٧٥٠ ل.س.

السكن والمعيشة:

- يبلغ أيجار السكن بين ٧٠٠٠-١٥٠٠٠ ل.س شهرياً.
- هناك فرن وحيد في الأتارب هو الفرن الاحتياطي الذي يقدم الخبز للمدينة ومحيطها، إذ يخبز يومياً ٢٠ طناً من الطحين.

رابعا: الوضع الإداري

- الأتارب إدارياً هي مركز منطقة منذ عام ٢٠٠٩، تتبع لها النواحي (أبين -سمعان – الأبزمو -أورم الكبرى).
- ساهمت مساهمة فعالة جداً في الثورة، وقدّمت فيها خيرة رجالها وكفاءاتها في حتى تمّ تحرير المدينة وتحرير الفوج ٤٦ المتاخم للمدينة وللمنطقة برمتها. وقد حرّره أبطال الأتارب مرتين، مرةً من النظام الأسدي، ومرةً أخرى من تنظيم الدولة الذي احتل الفوج واندلعت المواجهات معه في بداية هذا العام ٢٠١٤، وعمّت من بعدها اشتباكات معه أسفرت عن دحره وتحرير الفوج مرة أخرى، وتحرير ريف حلب الغربي وريف إدلب خلال أيام.
- المجلس المحلي لمدينة الأتارب: يتكون من عدة مكاتب:
  ١. المكتب الخدمي: الكهرباء ٤٠ موظفاً – الماء ٣٠ موظفاً – الهاتف ٢٨ موظفاً – الصرف الصحي: تمّ شق مجرور جديد بطول ١٥٠٠ متر على نفقة المجلس المحلي ومجلس محافظة حلب الحرة.
  ٢. المكتب التعليمي: يدعم لوجستياً عدة مدارس، ويدعم معهد إعداد المدرسين.
  ٣. المكتب الصحي.
  ٤. المكتب القانوني.
  ٥. المكتب المالي والاقتصادي.
  ٦. المكتب الإغاثي: يوزع الإعانات العينيّة المقدّمة من الجهات المانحة، بحيث توفر هذه الإعانات ما يقارب ٢٥٪ من مصاريف الأسر المسجلة في قوائم الإغاثة التي عددها ٦٠٠٠ أسرة تقريباً.
  ٧. المكتب الأمني أو الكتيبة الأمنية التابعة للمجلس المحلي للأتارب.
- الهيئة الشرعية والقضاء الموحد، فهما ممثّلان في محكمة الريف الغربي بأورم الكبرى، وهي هيئة قضائية تحكم في الأحوال المدنية والعسكرية بين الفصائل. وهناك ضابطة للمحكمة مشكلة من عدة فصائل.
- هناك مخفر شرطة منطقة الأتارب التابع لشرطة محافظة حلب الحرة وهم ٤١ عنصراً.
- أكبر الفصائل المقاتلة وأشهرها في الأتارب:
  ١. جيش المجاهدين (لواء أمجاد الإسلام – النقيب علي شاكردي والعقيد عبيد العبيد).
  ٢. لواء شهداء الأتارب.
  ٣. حركة حزم تضم عدداً من الضباط من أبناء مدينة الأتارب.
  ٤. حركة نور الدين زنكي.
  ٥. جبهة النصرة.
  ٦. الجبهة الإسلامية.
- أبرز الأسماء في المجلس العسكري العميد أحمد الفج، والعقيد عبيد محمد العبيد، وقد شاركا في تحرير الفوج ٤٦.

- أبرز شهداء مدينة الأتارب الشهيد الملازم أول أحمد الفج الذي صال وجال في معارك تحرير الريف الغربي، واستشهد على أبواب مدرسة الشرطة في منتصف عام ٢٠١٢، وسمّيت باسمه بعد تحريرها.
- عاشت الأتارب فترة من الاستقرار بعد تحرير الفوج ٤٦ وتحرير أورم وخان العسل وكفر ناها والراشدين، إلى أن بدأت محاولات تنظيم الدولة بسط السيطرة على المدينة، وانفجرت الخلافات معه بعد احتلاله الفوج ٤٦ وقتله للشاب علي العبيد ابن شقيق العقيد عبيد العبيد، حيث تعتبر مشكلة الأتارب بين تنظيم الدولة وجيش المجاهدين ومشكلة مسكنة بين التنظيم وحركة أحرار الشام الإسلامية هما الشرارتين المباشرتين اللتين أشعلتا الحرب مع تنظيم الدولة بعد أن سبقهما كثير من الاحتكاكات وارتكب تنظيم الدولة فيها عدداً من الجرائم، ثم تمّ بعدها بأيام دحر تنظيم الدولة وطرده من الفوج ٤٦ ومدينة الأتارب وريف حلب الغربي. واستمرت الاشتباكات والمعارك بعدها مع التنظيم في الريف الشمالي مدة شهرين، ثم انسحب التنظيم من الريف الشمالي ورسخ سيطرته في الريف الشرقي.

خامسا: خلاصة وتوصيات

نستخلص ممّا سلف في بحثنا نظرياً وجولاتنا ميدانياً في مدينة الأتارب، وفي ظل قراءة اقتصادية للوضع في سورية عامةً ومحافظة حلب خاصةً، أن الوضع الاقتصادي في مدينة الأتارب يتأثر بالدرجة الأولى بحالة الريف الغربي العسكرية، وقرب قوات الأسد وبُعدها، وتهديد سلاح الجو والمدفعية، والحالة العسكرية والاقتصادية في ريف إدلب أيضاً، كما أنه يتأثر بحكمة أهالي الأتارب ونخبتهم المثقفة من مدنيين وعسكريين في التعامل مع الصراعات الداخلية بين الفصائل إذ لاحظنا تجنب الدخول في الصراع الدائر في محافظة إدلب بين جبهة النصرة من طرف وجبهة ثوار سورية وحركة حزم من طرف آخر.

كما تتأثر الحياة الاقتصادية في الأتارب بحال معبر باب الهوا والطريق الرئيسية له من محافظة حلب عبر الأتارب، لذلك يوصى بعدة توصيات:

١. تفعيل الهيئات المدنية الناظمة للحياة الاقتصادية؛ كتفعيل المكتب الاقتصادي في المجلس المحلي، ووضعه خططاً مستعجلة لإنعاش الحياة الاقتصادية في مواجهة الأخطار القادمة في الشتاء وخصوصاً بعد موسمي القحط من القمح والزيتون.
٢. حلّ مشكلة الغاز بشكل عاجل وتثبيت سعره، وتشجيع إنتاج غاز الميتان من النفايات، وإنشاء شركات تعبئة غاز في المستقبل لتحقيق كفاية السوق وتفادي تكرار وقوع أمثال هذه الأزمات.
٣. حلّ مشكلة إنتاج وتكرير البنزين النظامي الخالي من الرصاص، وذلك باستيراد مصافٍ للبترول تنتج بنزين بمواصفات مناسبة، أو باستيراد بنزين من الدول النفطية (قطر مثلاً).
٤. وضع البدائل العملية البديلة الفورية لمشكلة الإسكان في مدينة الأتارب من خلال تشجيع البناء الطابقي، وتحسين البنية التحتية، وتفعيل دور النقابات المهنية كالمهندسين الأحرار، وتنشيط قطاع البناء والعقارات.
٥. تشجيع المشاريع الاستثمارية التي تؤمّن بدائل اقتصادية، ودعم المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة كفتح معامل نسيج أو خياطة في محيط المدينة، والترغيب بالقرب من المعبر أو تقديم بدائل خدمية هنا كمشاريع الاتصالات، والاستفادة من الكوادر البشرية العلمية القائمة أصلاً في مدينة الأتارب.

والواقع أنه إذا استمر الواقع الاقتصادي على ما هو عليه فنحن مقبلون على مزيد من التضخم وفقدان بعض السلع الأساسية حتى من مدينة الأتارب؛ لذلك نذكر بعض السياسات الاقتصادية التي ينبغي اتباعها حتى يتم النهوض باقتصاد الأتارب ومحافظة حلب وسورية عموماً، وهي:

١. عقد اتفاقية نقل بين تركيا وسورية الحرة، بحيث نعيد إدخال الشاحنات السورية إلى الأراضي التركية لتصل إلى الموانئ التركية ومنها.
٢. استغلال معبر باب الهوا استغلالاً اقتصادياً جيداً ورشيداً، مع التأكيد على إيقاف التهريب وذلك بالتعاون مع الجبهة لإسلامية التي تدير المعبر.
٣. ربط سياسات الحكومة السورية المؤقتة والجهات المانحة بالمكاتب الاقتصادية للفصائل العسكرية الفاعلة على الأرض، ووضع خطط مشتركة قابلة للتطبيق، وصهر كل الإمكانات المتوفرة في بوتقة واحدة.
٤. إنشاء منطقة حرة بديلة ضمن الأراضي السورية بالقرب من معبر باب الهوا أو على الحدود القريبة بحيث تكون مقسومة بين مناطق صناعية وتجارية، واستجلاب استثمارات كبرى إليها.
٥. تطبيق المشاريع المقترحة لتحسين البنية التحتية وإن بشكل مؤقت يناسب حالة الحرب التي تعيشها سورية؛ كتجهيز طرق بديلة أو احتياطية، ومشروع الربط الكهربائي من تركيا، وتشجيع مشاريع الطاقة البديلة.